مبهم بمنزلة كم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا وتغير بالتركيب معنى مفردتها
اذ صارت تدل بعد التركيب على العدد وفي علة بنائها وجهان احدهما حملها
على كم لشبهها بها والثاني بقاؤها على بنائها الاصلي قبل التركيب لان الكاف
واسم الاشارة كانا مبنيين ولذلك كان اسم الاشارة لا يضاف مع انه صار نكرة
واذا قيل له عندي كذا درهما ففي الكاف وجهان احدهما انها اسم بمعنى مثل وهي
في موضع رفع بالابتدا واسم الاشارة في محل الجر ولم يظهر فيه الاعراب لكونه مبنيا
خلاف كاين فانه ظهر فيه الاعراب لكونها معربة وله خبر المبتدا وعندي
متعلق به او عندي الخبر والجار متعلق به والوجه الثاني ان الكاف حرف
تشبيه وفي تعلقها وجهان احدهما انها لا تتعلق بشي لان التركيب ابطل معناها فصار مثل
الزائد بدليل اضافتها الى الدلالة على العدد المبهم ولذلك لا توصف اسم الاشارة
ولا يؤتى بما يلزم طريقة واحدة واذا قيل على هذا درهما فالكاف في الابتدا ومالك
الجر على ان من جعل احدا مبتدا وزيدا خبرا لاستوائهما في التركيب والثاني
انها تتعلق بمحذوف على انها صفة لمحذوف هو المبتدا تقديره له عندي شي كالعدد
والشي عبارة عن عدد لانه لا يشبه بالعدد الا ما يناسبه في العدد فان قيل
فما يلزم المقر الملفظ بها قلنا ذهب جماعة من النحاة وابو حنيفة الى انه
اذا قال له علي كذا كذا درهما يلزمه احد عشر واذا قال كذا درهما يلزمه عشرون
واذا قال كذا وكذا درهما يلزمه احد وعشرون مراعاة لمطابقة اللفظ الاول
عدد ينتصب بعده التمييز واما كذا درهم بالجر فقد حمله جماعة من النحاة على مائة
درهم وبه قال محمد بن الحسن واما الشافعي فانه لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة
الى الموازنة بالالفاظ المفصلة لان المفصلة يدل على كمية العدد والمبهمة لا يدل
عليه بل يلزم بالاقرار المبهم اليقين وهو الاقل لا الاكثر وذلك ان لفظ كذا
مبهم لا يدل على كمية عدد فيصح ان يجعل عبارة عن الدرهم الذي يفسره كانه قال له علي
شي هو درهم ولذلك قال نحاة الكوفة ان التفسير منصوب على القطع كانه قطع ما
ابتدا به واقر بدرهم ويقوي ما صرنا اليه امران احدهما ان ابا حنيفة لم يف بقاعدة
تفسير العدد اذ لم يلزمه اذا خفض التمييز مائة والثاني انهم لم يرووا عنه تفسيرا

اللفظ أثقل مما لزمه عند اتحاده اذ لزمه في كذا درهما عشرين درهما وفي
كذا كذا درهما احد عشر درهما واما كيت وذيت فعلة بنائهما كونهما
كنايتين عن الجمل وهي مبنية باعتبار الجملة لان الجملة لا تعرب ولا يستعملان
الا مكررين بواو العطف فيقال كان من الامر كيت وكيت وكان منه ذيت وذيت
وتحرك آخرهما هربا من التقا الساكنين بالفتح والكسر والضم كما في حيث والتاء فيهما
بدل من لام الكلمة وهي يا وقد نطقت العرب بهما على الاصل فقالوا كان من الامر
كية وذية واذا نطق بالاصل فليس فيهما الا البنا على الفتح واذا وقف عليهما
كالوقف على بنت واخت لاشتراكهما في حذف تا التانيث وابدال التاء من لامهما
فان قيل لم لا يجوز ان يكون التا في كيت وذيت بدلا من واو كما في بنت واخت
واصلهما بنوة واخوة الا ان الواو قلبت لاجتماعها مع اليا واذ عينت اليا في اليا قلنا
ذلك ممتنع على مذهب الجمهور اذ ليس في كلامهم ما عينه يا ولامه واو ولذلك
حكموا في واو الحيوان انها بدل عن يا وانما يجوز ذلك على مذهب ابي عثمن فانه اجاز
ان يكون واو الحيوان اصلا غير منقلبة عن يا ولو قيل ان اصلهما كيوة وذيوة
من كويت وذويت لم يبعد من الصواب

باب العدد

وهو في الاصل مصدر عددت جعل اسما للمعدودات وحده عند النحويين وعند
من جعل من الحساب الواحد والاثنين من العدد اللفظ الموضوع لكمية احاد
الاشيا وعند من لم يجعلهما من الحساب من العدد اللفظ الموضوع لمقادير احادها
اجناس والخلاف في حقيقة لفظي واحد واثنين من العدد بدليل عدهما مع ما بعدهما
من الاعداد وبدليل انه يصح ان يقال في جواب من قال كم عندك واحد واثنان
وبدليل انه يقال بينت له كم عندي وان لم يكن الا واحدا واثنان ومراتب العدد
اربع احاد وعشرات ومئات والوف والالفاظ الموضوعة لها اثنا عشر لفظا
وهي من الواحد الى العشرة والمائة والالف وما عدا ذلك متفرع عنها اما تثنية
او جمع او تركيب وهي مبنية على السكون ما لم تركب لان الاعراب لا يكون الا
بعد التركيب ولا اختصاص لها بهذا الحكم بل كل الاسما المعربة كذلك